

## دور مرونة الهيكل المالي للشركات في تجنب الأزمة المالية

دراسة تحليلية في (قطاع المصارف التجارية) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من

(2006-2015) (1)

أ.د. طاهر محسن منصور الغالبي

أ.م. حيدر حمودي علي الزبيدي

## الملخص

تعد الإزمات المالية إحدى السمات الأساسية التي يتسم بها عصرنا الحالي، والتي تهدد شركات الأعمال وأستدامتها، فيهدف البحث الى الخوض في مضامين الازمة المالية الحالية وتحديد أسبابها وتداعياتها وأختيار السبل المناسبة لمعالجتها عن طريق تشخيص تأثير المرونة المالية في تجنب الأزمة المالية، وقد طورَ الأنموذج الفرضي والمفاهيمي للبحث عن طريق المراجعة الواسعة والمعمقة للأدبيات ذات الصلة بمحوري البحث والمتمثلة بالمرونة المالية (نسب الرافعة المالية، نسب السيولة) بوصفها المتغير المستقل، والأزمة المالية (نسبة كفاية راس المال، نسب الربحية، نسب الديون المتعثرة، نسبة القروض للودائع) بوصفها المتغير التابع، وتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار (10) عشرة مصارف تجارية كعينه للبحث، وتمثلت السلسلة الزمنية للبحث ب (10) عشر سنوات من (2006-2015). وقد أخضعت البيانات للتحليل الاحصائي عبر توظيف حزمة من البرمجيات الجاهزة وفي مقدمتها برنامج (SPSS, V.23). وقد اثبتت النتائج ان هناك علاقة تأثير معنوية بين المرونة المالية ودورها في الحد من الازمة المالية، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها أن المرونة المالية تُفسر من الأزمة المالية على المستوى الكلي وعلى مستوى المؤشرات الفرعية.

## Abstract

The financial crisis one of the basic characteristics of the present era, And that threaten the businesses and sustainability, Search aims to delve into the implications of the current financial crisis and to identify its causes and its consequences and choose the appropriate ways to address them through the diagnosis of the impact of the financial flexibility to avoid financial crisis, Model premise and conceptual study was developed through extensive and in-depth review of the literature relevant to the three axes of the study and of financial flexibility (leverage ratios, liquidity ratios) as the independent variable, the financial crisis (capital adequacy ratio, profitability ratios, bad debt ratios, the proportion of loans to deposits) as the dependent variable, The research community commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, has been chosen as the (10) ten commercial banks as a sample for the study consisted of time series study to (10) ten years (2006-2015). Data for statistical analysis has been subjected by employing a package of ready-made software, particularly software (SPSS, V.23). The results proved that there was a significant effect of financial flexibility and its role in the reduction of the financial crisis, a relationship, and research found to a set of conclusions, notably to explain the financial flexibility of the financial crisis on the macro level and at the level of sub-indices.

(1) بحث مستل من أطروحة دكتوراه / كلية الادارة والاقتصاد / قسم إدارة الاعمال.

## المقدمة

ترجع الازمة المالية الى اواخر القرن التاسع عشر وهي ظاهرة معقدة تنشأ في اي لحظة وبظروف مفاجئة نتيجة أحداث داخلية أو خارجية, ينتج عنها تهديداً لمركز الشركة المالي ويتحتم التعامل معها للقضاء عليها أو التقليل من حدتها وتجنب أثارها الضاره كالحسائر المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.... الخ, ومع زيادة التعقيد في البيئة العالمية وأنفتاح الاسواق في ظل النظام الرأسمالي, والتوسع في منح القروض, وزيادة وتيرة الاحداث المفاجئة, بدأت ترتفع وتيرة الازمات المالية وأصبحت أكثر انتشاراً وتأثيراً.

وتعاني المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص من أزمة مالية حادة تُرجع أسبابها الى الازمة المالية التي تمر بها البلاد جراء التدهور السريع لأسعار النفط والذي القى بظلاله على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط, إذ تباينت التقديرات عن أسباب هذا الانهيار وتداعياته (نجوم, 2015: 2) إذ يعزو خبراء ومصرفيون أسباب الازمة المالية الراهنة التي تمر بها المصارف التجارية الى الازمة المالية التي تمر بها البلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط.

وتحتل قرارات التمويل أهمية بالغة في الفكر المالي والاداري إذ ينتج عن قراراتها تنفيذ جميع الفعاليات والانشطة المالية والاعمال الاستراتيجية, فيدور الجدل الفكري في كيفية بناء هيكل لرأس المال يتصف بالمرونة المالية, لي طرح آراء وأفكار جديدة في تكوين هيكل رأس المال ليفسر الكثير من الجدليات والإشكاليات وعلامات الاستفهام التي عجزت عن تفسيرها النظريات السابقة (كنظرية Modigliani & Miller, ونظرية التبادل, ونظرية الالتقاط) التي اتسمت بالعجز عن وضع إطار شامل لقرارات هيكل رأس المال بسبب العديد من الافتراضات القاصرة في التحليل

وقد بُنيت فكرة الدراسة في تفسير العلاقة بين موضوعين في مجال الإدارة المالية (المرونة المالية, والأزمة المالية) وجاءت أهمية الدراسة بمحاولة المساهمة في تشخيص آثار الازمة المالية التي يتعرض لها قطاع المصارف التجارية وتحديد سبل معالجتها وتوضيح العلاقة بين المتغيرات الحالية, وسعت الدراسة الى استنباط واستكشاف علاقات التأثير لمعالجة واحد من اهم المشكلات التي تعصف بشركات الأعمال عامة والمصارف التجارية خاصة.

## المبحث الأول

## المنهجية العلمية للدراسة

## أولاً: مشكلة البحث

تعاني المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص من أزمة مالية حادة تعرض لها العراق نهاية عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط الى أكثر من (50%) والذي يُعد الركيزة الأساسية في بناء الموازنات السنوية، مما أدى الى توقف المشاريع الحكومية وتعرض شركات الاعمال الى كساد نتيجة الازمة المالية.

إذ يعاني القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص المصارف التجارية من مشاكل حقيقية وكارثية بعد الازمة المالية نهاية عام (2014) وظهر هذا عن طريق مؤشرات نتائج الاعمال التي تظهر انخفاض الودائع، والائتمان النقدي، وتراجع الاستثمارات، ومعدلات السيولة، ونسب الربحية، فضلاً عن الهبوط الحاد في أسعار اسهمها.

وقد بدأت بوادر الأزمة المالية واضحة عن طريق تعرض بعض المصارف التجارية إلى الإفلاس كمصرفي البركة والبصرة ونقص السيولة لدى مصرف الوركاء وامتناعه عن سداد أموال المودعين، ووضع بعض المصارف تحت وصايا البنك المركزي، فضلاً عن ارتفاع حجم الفائدة التي تصل ما بين 16- 20 % سنوياً.

أن بلوغ الشركات مرحلة الازمة المالية يتطلب منها امتلاك هيكل رأس المال يمتاز بالمرونة المالية يمنح الشركات القدرة على الاستجابة للالزمات المالية.

فتكمن الفجوة المعرفية للدراسة في تبني أطر ومداخل حديثة في تكوين هيكل رأس المال بعدما وجهت بعض العيوب والانتقادات الى النظريات التقليدية والمعاصره وأثبتت هذه النظريات قصورها من الناحية العملية، فتبني مدخل المرونة المالية في هيكل رأس المال يتيح للشركات القدرة على تجنب الالزمات المالية.

وفي الاتجاه نفسه بين (Gdala,2009:17) إن مدخل المرونة المالية هو الحلقة الحرجة المفقودة في هيكل رأس المال والمتمثلة بقدرة الشركة على الاستجابة للظروف غير الاعتيادية عن طريق تبني مدخل الاقتراض.

فيكمن جوهر المشكلة في التساؤل الرئيس الآتي هل تؤثر المرونة المالية بمؤشراتها (نسب الرافعة المالية، نسب السيولة) في تجنب الازمة المالية؟

## ثانياً: أهمية البحث

تشير أدبيات الإدارة المالية إن موضوع هيكل رأس المال من المواضيع التي تحظى بالاهتمام الكبير في منشآت الأعمال, فبلوغ الميزة التنافسية لشركات الأعمال بصورة عامة والمصارف التجارية بصورة خاصة مرهونة إلى حد كبير بقدرتها على الحصول على مصادر التمويل من المصادر المناسبة وفي الوقت المحدد والحجم المطلوب والتكلفة المنخفضة.

فيما تشير الأدبيات الحديثة إلى إن المرونة المالية في هيكل رأس المال تمنح الشركات القدرة على استغلال الفرص المواتية عن طريق التوسع في قرارات الاستثمار, أو تجنب الأزمات المالية التي قد تتعرض لها شركات الأعمال عن طريق امتلاكها لهيكل رأس يمتاز بالمرونة المالية.

فأكتسب البحث أهميته ضمن البعد المعرفي كونه يعد محاولة لعرض وهيكل التراكم المعرفي والفكري عن المرونة المالية في هيكل رأس المال والذي يعد المدخل الأكثر حداثة في هيكل رأس المال, فيما يعد موضوع الأزمة المالية الأكثر تأثيراً في عمل شركات الأعمال لارتباطه بمستقبل الشركات واستدامة أعمالها.

ويعكس جانب من أهمية البحث في تركيزه على المصارف التجارية والدور الذي تلعبه في بناء الاقتصاد الوطني والمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية والتطوير العمراني عن طريق امتلاكها لرؤوس أموال لتمويل المشاريع البنوية, وهذا يتم عن طريق تجسيدها لفلسفة المرونة المالية في هيكل رأس المال والقدرة على الاستجابة للمتطلبات المالية للبيئة الخارجية ومواجهة الأزمات المالية.

## ثالثاً: أهداف البحث

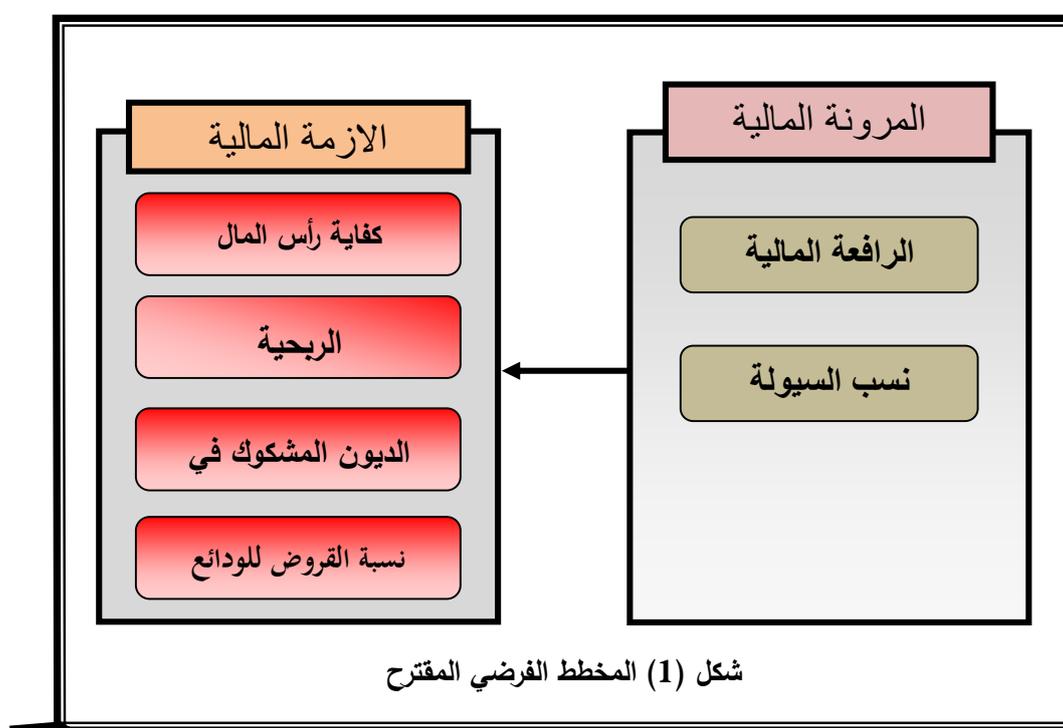
- 1- بيان دور المرونة المالية في تجنب الازمة المالية, وتحديد اهمية المتغيرات الرئيسية للبحث (المرونة المالية, الازمة المالية) بالنسبة للمصارف التجارية عينة البحث عن طريق تحديد وتشخيص مؤشراتها.
- 2- الوقوف على واقع المصارف التجارية ومصادر التمويل والية عمل المصارف التجارية عينة البحث, وتحديد المشاكل والتحديات القانونية والإدارية التي تواجه أعمال المصارف عامة ومصادر التمويل خاصة.
- 3- تحديد مؤشرات هيكل راس المال المتمسم بالمرونة المالية عن طريق بيان فرضياته, والتركيز على مزاياه.
- 4- تحديد أسباب الازمة المالية الحالية وتحديد وقياس مؤشراتها وأختبارها في المصارف التجارية عينة البحث.

5- تحديد اهم الادوات والاساليب الرقابية للبنك المركزي العراقي في الاشراف ومراقبة المصارف التجارية بغية المحافظة على سلامة وامتانة النظام المصرفي العراقي وحماية اموال المودعين.

#### رابعاً: فرضية البحث

الفرضية الرئيسية للبحث: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) في الأزمة المالية بمؤشراتهما في المصارف عينة البحث.

#### خامساً: المخطط الفرضي للبحث ومتغيراته



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى المصادر المذكورة .

(Rapp et al,2012:7; Bouchani& Ghanbari,2015:217; Sayyad& Ulvenas,2012:25; ; Gdala,2009:39; Arslana,et al 2009:2 ; Kaminsky & associates,1998; Kunt et al,2000

الطوخي, 2000).

سادساً: توصيف المؤشرات المعتمدة في البحث وترميزها :  
 أ) المؤشرات المعتمدة في البحث لتحليل المرونة المالية وقياسها:  
 -1 نسب الرافعة المالية:

$$\frac{\text{المطلوبات المتداولة} + \text{طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{نسب الديون الى إجمالي الموجودات (x1)}$$

$$\frac{\text{المطلوبات المتداولة} + \text{طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسب الديون الى إجمالي حق الملكية (x2)}$$

١- نسب التداول

٢- نسبة السيولة (x3) الموجودات المتداولة

=  
المطلوبات المتداولة

(ب) المؤشرات المعتمدة في الدراسة لتحليل الازمة المالية وقياسها:

$$(1) \text{ نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر داخل الميزانية} + \text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر خارج الميزانية}} \times 100\% \quad (y1)$$

(2) نسبة الربحية صافي الربح بعد

نسبة العائد على الموجودات (y2) = ضريبية

أجمالي الموجودات

صافي الربح بعد الضريبة

= نسبة العائد على حق الملكية (y3)

حق الملكية

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

(3) نسب الديون المتعثرة

الائتمان النقدي

= (y)

إجمالي القروض

نسبة القروض للموداع

إجمالي الودائع

= (y5)

## سابعاً: مجتمع وعينة البحث

تم اختيار سوق العراق للأوراق المالية ليكون مجتمعاً للبحث، وقد تم اختيار المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كعينة للبحث، وقد تم تحديد (10) مصارف وهي المصرف الأهلي العراقي، المصرف التجاري العراقي، مصرف دار السلام للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف المنصور، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بابل، مصرف بغداد.

## الفصل الثاني

## المرونة المالية

## أولاً: مفهوم المرونة المالية

تشير أدبيات الإدارة المالية إلى الغموض الكبير الذي يكتنف موضوع المرونة المالية، فضلاً عن الإحكام الشخصية والرسمية عن موضوع المرونة المالية ومستوياتها والتي من النادر ما تم تحديدها وقياسها، وقد انتقد التعامل مع موضوع المرونة المالية بأنه لم يكن مبني على أسس عملية بل كان مبني على مجموعة تكهنات لقدرة الشركة على الاستجابة للإحداث الافتراضية في المستقبل (Byoun,2007:7). وفي الاتجاه نفسه يؤكد (Frank&Goyal,2005) ان أدبيات هيكل رأس المال إلى وقتنا الحاضر بمنأى عن الاعتراف وتضمين المرونة المالية في أدبياته ولهذا السبب التركيز على المرونة المالية وأهميتها موضع العديد من الجدليات والتفسيرات ومن أسباب تعدد وتنوع التفسيرات للمرونة المالية ان معظم هذه التفسيرات قابلة للتغيير بسبب الظروف الخاصة والقضايا الإدارية للشركات.

فيما يشير (Sayed&Ulvenas,2012) نقلاً عن (Donaldson,1971) ان نشوء مصطلح المرونة المالية يرجع إلى الدراسات المبكرة لـ (Donaldson) للحركية المالية (financial mobility) التي تصف قدرة الشركة على إعادة توجيه استعمال مواردها المالية بما يتماشى مع الأهداف المطورة للإدارة كاستجابة للمعلومات الجديدة عن وضع الشركة التنافسي وظروفها البيئية، إذ يتعلق المصطلح أساساً بقرارات هيكل رأس المال والذي يهدف للحصول على المزيج الأمثل لمصادر التمويل المقترضة والمملوكة من أجل تعظيم الثروة في نقطة معينة من الزمن، فـ"إستراتيجية الحركية المالية" كما وصفها (Boyun,2007:6) تشير إلى قدرة الشركة على إنشاء وتوليد الأموال الداخلية والخارجية على حد سواء، خلال مدد عدم التأكد، فينبغي إن ينظر إلى مفهوم المرونة المالية برؤية تختلف عن مفهوم للحركية المالية

(Donaldson, 1971) نستنتج من تعريف (Donaldson, 1971) الذي ركز فيه على قدرة الشركة في الحصول على الاموال لتغيير استراتيجياتها ومواجهة الازمات والتغيرات البيئية.

ويشير (Heath, 1978) إن المرونة المالية ترتبط بالتدفقات النقدية وان الشركة المرنة مالياً هي التي لديها القدرة

على اتخاذ إجراءات تصحيحية للتجنب إي زيادة في المدفوعات النقدية (sayed & ulvenas, 2012: 10)

وفي الاتجاه نفسه تبنى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **The American Institute of Certified**

**Public Accountants (AICPA, 1993)** رأي (Heath (1978) عن طريق تحديد المرونة المالية بأنها القدرة على

اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تجنب وجود فائض من المدفوعات النقدية المطلوبة والمتوقعة على الموارد المتوقعة. فيما

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) (The Financial Accounting Standards Board, 1984) أن

المرونة المالية تمثل قدرة الشركة على اتخاذ إجراءات فعالة لتغيير حجم وتوقيت التدفقات النقدية التي من شأنها إن

تستجيب للحاجات والفرص غير المتوقعة (Boyun, 2007: 6). من هنا يتضح لنا ان هناك تمييز واضح بين (المناوره

المالية) لDonaldson وتعريف (Heath) والذي يشير فيه الى قدرة الشركة للوصول الى الموارد المالية او التغييرات في

التدفقات النقدية، بينما تشير المناورة المالي الى القدرة على إعادة توجيه استعمال تلك الموارد أستجابة الى المعلومات

الجديدة.

ان المراجعة الدقيقة لادبيات الادارة المالية تظهر تأسيس البنى الأولى لأفكار ومبادئ المرونة المالية ترجع

لجهود (Graham & Harvey, 2001) عن طريق الدراسة الاستطلاعية التي أجراها والتي توصلنا عن طريقها الى ضرورة

ان تحافظ الشركات على قدرة الدين على الامد البعيد للدخول بمشاريع التوسع والاستحواذ في المستقبل، او التقليل من

التزامات الفائدة للشركات بحيث لا تحتاج الى تقليص أعمالها في حالة انخفاض الدورة الاقتصادية.

فيما قدم كل من (DeAngelo & DeAngelo, 2006) طرحاً تم فيه التأكيد واثبات الافكار التي جاء بها

(Graham & Harvey, 2001) عن طريق بحثهما "هيكل رأس المال، سياسات الدفع والمرونة المالية" الذي أثبتا فيه

أوجه القصور في النظريات السابقة التي فسرت هيكل راس المال ( نظرية الالتقاط، ونظرية التبادل، ونظرية

(Modigliani and Miller) عن طريق التحقق من الفرضيات التي بنيت عليها أفكارهم والتي تمثلت بما يلي لماذا لا

تعد اموال الملكية الملجأ الاخير لتمويل الشركات كفرضية أولى، فيما اشارت الفرضية الثانية لماذا تدفع الشركات الرباحة

مقسوم أرباح وتحافظ على الرافعة المنخفضة على الرغم من المزايا الضريبية التي تمنح للشركات من الدين, وقد بينت الفرضية الثالثة لماذا تفشل الشركات في (زيادة الرافعة) بعد ارتفاع سعر السهم.

إذ ركز على تطوير نظرية المرونة المالية كنموذج متسق داخلياً للشركات التي تواجه تكاليف الوكالة, والضرائب على

الموجودات النقدية. (DeAngelo&DeAngelo,2006:3).

فيما طور (Gamba and Triantis,2007) نموذج (endogenizes) ديناميكية التمويل والذي بينا فيه اثر

المرونة المالية في قيمة الشركة, إذ تمثل المرونة المالية قدرة الشركة على الوصول وإعادة هيكلة تمويلها بتكلفة منخفضة. وفي دراسة استقصائية أجراها كل من (Hess&immenkotter,2012) على ممارسات تمويل الشركات, حددا الشركات المرنة مالياً بكونها غير مقيدة في إصدار قرارات السيولة للاستجابة لأزمات التدفق النقدي, والقدرة على استغلال الفرص الاستثمارية في الوقت المناسب بسبب سهولة الوصول إلى الأموال الخارجية.

فيما أكد (Byoun,2007:3) على إن المرونة المالية تشير إلى درجة قدرة وسرعة الشركة في تعبئة مواردها

المالية من أجل اتخاذ إجراءات تفاعلية (reactive), ووقائية (preventive), واستغلالية (exploitive) إذ أشار أدب الإدارة المالية إلى الطبيعة "التفاعلية" و"الوقائية" للمرونة المالية ولكنه اخفق في إثبات الطبيعة "الاستغلالية" للمرونة والقدرة التنافسية في البيئة المضطربة. فيما أقتح (volberda,1998) المزج بين الطبيعة التفاعلية والوقائية والاستغلالية للمرونة عن طريق النظر الى المرونة من مدخلين:

المرونة الداخلية / وتمثل قدرة الشركة على التكيف مع متطلبات البيئة.

المرونة الخارجية/ وتمثل قدرة الشركة على التأثير في بيئتها ومن ثم الحد من ضعفها.

ومن ثم فإن فكرة (Volberda) للمرونة المالية هي ليست التراكم السلبي لمصادر الأموال بل درجة قدرة وسرعة

تعبئة الشركة لمواردها المالية بغية اتخاذ إجراءات تفاعلية ووقائية واستغلالية لتعظيم قيمة الشركة.

يتضح من مفهوم (Byoun,2007) (Volberda,1998) ان الشركة المرنة مالياً قادرة عن طريق طبيعتها

التفاعلية والوقائية من التكيف والتأثير في البيئة ومن ثم الحد من الازمات المالية التي تفرضها البيئة على الشركة.

مؤشرات المرونة المالية

لقد أشار كلاً من (Bouchani& Ghanbari,2015:217; Sayyad& Ulvenas,2012:25;

Gdala,2009:39; Arslana,et al 2009:2) أن مؤشرات المرونة المالية هي (الرافعة المالية , والسيولة)

## أولاً / الرافعة المالية

يعد اللجوء إلى الرافعة المالية سلاحاً ذا حدين فمن الناحية الايجابية تعد فرصة جيدة لتعظيم الأرباح عن طريق توفير وسائل التمويل, فضلاً عن وجود ميزة الوفرة الضريبية باستعمال الديون إذ إن الفوائد تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة ومن ثم تخفض تكلفة التمويل, إما سلبية زيادة الاعتماد على الرافعة المالية (الأموال المقترضة) وضعف كفاءة استعمالها سيعرض أصحاب الشركات للمخاطر وتقلب عوائدها نتيجة الفوائد الإضافية التي تتحملها الشركات, فضلاً عن أن زيادة الرافعة المالية مع ضعف قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية تكفي لديمومة دورتها التشغيلية فضلاً عن عدم القدرة على السداد في مواعيد الاستحقاق ومن ثم تتعرض الشركة عن مواصلة نشاطها وتعرض إلى التصفية.

فيما أشار (شلاس وأخرون, 2008:56) إن الرفع المالي يحقق عائد أعلى من تكلفة الاقتراض أو مساوية له أو أقل منها, ومن ثم يمكن إن يُحقق الرفع المالي النتائج الآتية:-

(أ) الرفع المالي الايجابي : وهي الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة اكبر من تكلفة الاقتراض مما يترتب عليه ارتفاع العائد للمالكين وزيادة نسبة العائد على الأصول والعائد على حق الملكية.

(ب) الرفع المالي المتوسط: وفي هذه الحالة تتساوى تكلفة الاقتراض مع المبالغ المقترضة مما يترتب عليه عدم أحداث أي تغيير في العائد على المالكين ومن ثم بقاء نسبة العائد على الأصول والعائد على حق الملكية ثابتة دون تغيير.

(ج) الرفع المالي السلبي: وتشير هذه الحالة إلى إن العائد على الأموال المقترضة اقل من تكلفة الاقتراض ما ينتج انخفاض معدل العائد على الأصول وانخفاض العائد على حق الملكية (النجار, 2013:289)

## ثانياً: السيولة

## (1) مفهوم السيولة

تشير السيولة في معناها العام إلى النقدية, إما في معناها الفني فتشير إلى قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر(عبد الحميد, 2002:302). أما من المنظور الاقتصادي فتمثل السيولة عناصر الثروة التي يملكها الأفراد والمؤسسات والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة كالأراضي والعقارات والآلات والمعدات ..... الخ ومدى سهولة تحويلها إلى سلع وخدمات أخرى لسد المتطلبات المالية اللازمة.(الشمري, 2012:429).

وعليه فإن السيولة هو ما تحتفظ به الشركات من أموال نقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريع التحول إلى النقدية وبدون خسائر في قيمتها.

وقد أشار (Howells&Bain,2000:8) ان للسيولة ثلاثة أبعاد أساسية سيتم توضيحها باختصار وهي كما يأتي:

أ) الوقت: وهي سرعة الشركة في تحويل الأصول إلى نقد.

ب) المخاطر: وهي احتمالية هبوط قيمة الأصول, ومن ثم تتعرض الشركة الى احتمال عدم السداد والإيفاء بمتطلبات الدائنين.

ت) التكلفة: هي التضحيات المالية التي تتكبدها الشركة جراء عملية تحويل الأصول.

وتعد السيولة مؤشر مهم للسوق المالي, والمحللين والمودعين والإدارة إذ تمنحه القدرة اتجاه تحمل المخاطر والذي سيعزز ثقة كل من المودعين والمقترضين, والتأكيد على إمكانية الاستجابة لطلبات السحب للمودعين والمقترضين, والتأكيد على إمكانية الاستجابة لطلبات السحب للمودعين والمقترضين دون اللجوء إلى الملجأ الأخير للإقراض المتمثل بالبنك المركزي.

وقد أشار (عقل, 2006:158) إن السيولة في القطاع المصرفي تمثل قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالالتزامات بشكل عاجل وذلك عن طريق تحويل موجوداته إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر, ولذلك فإن من أولويات المصرف هو بناء إستراتيجيات تؤمن له السيولة في الوقت والحجم المناسبين.

## المبحث الثالث

## الازمة المالية

## اولاً - مفهوم الأزمة المالية

إذ يرى (McCullar 2011:18) ان الازمة المالية تمثل حدثاً غير متوقع او مفاجئ يهدد العمليات الطبيعية للمنظمة وكذلك رسالتها ووجودها ومواردها وسمعتها ورفاهية العاملين فيها وممتلكاتهم.

ويشير (الدوري, 2000: 110) أنها مجموعة من المواقف غير المتوقعة يكون فيها احتمال الخسارة اكبر، بحيث يهدد مصالح المنتجين ومواردهم المالية والبشرية وتحدث تغيرات عميقة وجوهرية في أنشطته وتخلق حالة من التوتر والقلق النفسي لدى المستثمرين.

فيما تشهد البيئة المصرفية حالة من الاستقرار قبل حقبة (1930) وأن الخسائر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك، او فشل البنوك، او انهيار النظام المالي ظاهرة غير مألوفة، ولم ينظر إلى حالات الذعر المصرفي على أنها تشكل خطورة كبيرة، وكان هناك ضعف في الإدراك لحاجة المصارف إلى شبكات الأمان والسلامة الرسمية كالتأمين على الودائع، أو برامج إعادة رسملة البنوك.

فقد صنف (Jones, 2016:18) في كتابه "الأزمات المصرفية" أن هناك نوعين من الظواهر التي تميز أزمة النظام المالي الأولى تمثلت بالصدمات الخارجية التي تنتج العسر المالي، إما الأزمة الاخرى تتمثل بسحوبات المودعين ففي كثير من الأحيان لا تتزامن الظاهرتين معاً.

## ثانياً - أسباب الازمة المالية الحالية

يصنف الباحثون والمتخصصون العراق من بين الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تشكل فيها العائدات النفطية الجزء الكبير من إجمالي ميزانياته السنوية التي تعتمد على الربح النفطي بدرجة كبيرة (ليلو, 2015: 4)، إي إن انخفاض أسعار النفط ستؤثر بشكل مباشر في ميزانيته، (رمضان, 2012: 1) أن هذا الانخفاض أثر سلباً في أداء القطاعات كافة ومنها قطاع المصارف التجارية مجتمع الدراسة فسنسلط الضوء على اسباب الازمة المالية بشيء من الاختصار.

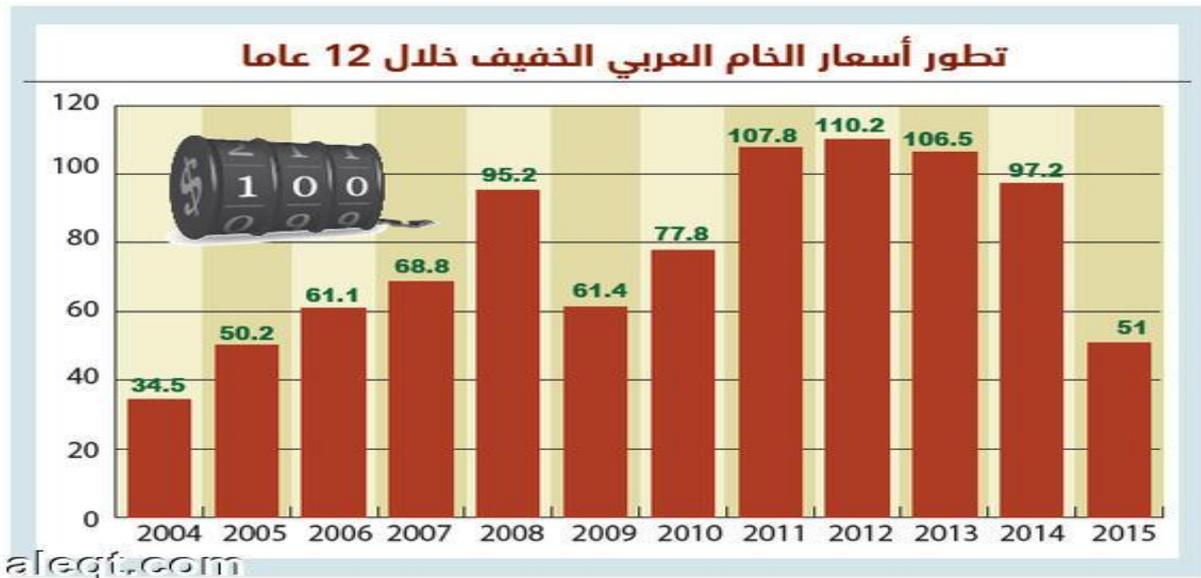
## أ) ظهور النفط الصخري

بسبب انخفاض احتياطات النفط التقليدي وارتفاع أسعاره وزيادة الطلب على النفط، تشير الدلائل وحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA التي توضح الانتهاء التدريجي القريب لإنتاج النفط من الحقول المنتجة حالياً والاستغناء التدريجي عن النفط الطبيعي والتوجه نحو الأستكشافات النفطية الغير تقليدية (رمضان، 2012: 5)

فقد عمدت الشركات على الاستثمار في مجالات أخرى بعيدة عن النفط الخام ومتوسط الكثافة، أي الاستثمار في مجال النفط الصخري أو ما يسمى أحياناً بالبتروال الحجري. ([www.project syndicate.org](http://www.project_syndicate.org)).

#### (ب) الأسباب الاقتصادية (عوامل العرض والطلب)

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تشهد تقلبات كبيرة، وازدادت هذه التقلبات بشكل كبير في السنوات السابقة، فأسعار النفط هي الأكثر تذبذباً من أي سلعة أخرى والشكل (2) يوضح المعدل السنوي لأسعار النفط، والذي يتبين عن طريقه الانخفاض الكبير لأسعار النفط في عام 2015 (فريد ونبييل، 2015: 4)



الشكل (2) تقلبات اسعار النفط

فريد، راهم & نبييل، بركات، (2015)، "أنهيار أسعار النفط الاسباب والنتائج" المؤتمر الاول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقويه بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية.

ويعد تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الاسباب التي أدت الى انخفاض أسعار النفط، فقد زاد انتاج المستهلك الاكبر

للنفط في العالم الولايات المتحدة منذ عام 2008 حتى أواخر سنة 2014 بنسبة 70% (رمضان، 2012 : 2)

## (ج) التوترات الجيوسياسية

تؤدي العوامل الجيوسياسية دوراً مهماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط وتحدث نتيجة للتوترات والاضطرابات والنزاعات في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الامدادات النفطية الى المستهلكين, لذا تدفع أسعار النفط الى الارتفاع, وبذلك يبقى العامل السياسي عاملاً ائياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينه(المزيني, 2013: 337)

وتعرف الجيوسياسية على أنها تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الدولية . وتشمل هذه العوامل المساحة والموقع والموارد الطبيعية والميدان . [www.almaany.com/ar/dict/ar-ar](http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar)

وتعد التوترات الجيوسياسية التي تشهدها مناطق الشرق الأوسط إذ تتركز مناطق البترول والتي تكون سبباً في ارتفاع سعر النفط العالمي, بالرغم من عدم حدوث تغيير في كمية المعروض من النفط او الطلب عليه, فأسواق النفط العالمية قد تدفع نحو الارتفاع في الأسعار إذا تولدت مخاوف من تعطيل محتمل للإمدادات نتيجة التوترات الجيوسياسية, وعندما تهدأ هذه التوترات ينخفض سعر النفط ويعود إلى قيمته السابقة أو سعره الحقيقي [www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index](http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index).

## (د) سوء إدارة الأموال

لقد تفاقمت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق خلال السنوات 2003 إلى وقتنا وهذا ما أشارت إليه الكثير من المؤسسات المختصة (الشمرى&الفتلي, 2011: 165) وأدى هذا إلى الهدر الكبير في الأموال, والتي لم تجد الخطط الاستراتيجية المبنية على أسس علمية صحيحة, ولم تدر هذه الأموال بالطرائق العلمية والمنهجية, ولم تضع الأسس والضوابط والمحددات الاستباقية للسيطرة على حركة الأموال العامة والتي خصصت لأغراض تنفيذ حوالي 900 مشروع استثماري ظهر ان قسماً كبيراً منها كان وهمياً وقسماً آخر متلكناً لم يتم تنفيذ أكثر من % 50 منه وقسماً ثالث صرفت المبالغ المرصده له الى الشركات والمقاولين القانونيين ولم يتم تنفيذ سوى نسبة محدودة منه, ولم توجه هذه الأموال الى مشاريع استثمارية حقيقية يمكنها ان تولد مورد اخر, هذا الواقع هو سبب من أسباب الأزمة الحالية (النصيري, 2016:

(2:

## وصف وتحليل متغيرات البحث

## وصف وتحليل مؤشرات المرونة المالية

تعرض نتائج الجداول (1)(2)(3) نتائج التحليل المالي لعينة البحث لمؤشرات المرونة المالية (الرافعة المالية، نسب السيولة).

أولاً :- نسب الرافعة المالية

## 1- نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات (X1)

تُقاس نسبة (X1) مجموع الموجودات التي مولت بتمويل مُقترض، وان ارتفاع النسبة يعني أن أكثر موجودات المصارف التجارية مولت بتمويل مُقترض نسبة الى التمويل الممتلك.

إذ يوضح الجدول (1) نتائج نسبة الديون الى اجمالي الموجودات إذ تشير نتائج الوصف العام لنسبة الديون إلى إجمالي الموجودات التي حققتها المصارف عبر السلسلة الزمنية المعتمدة إذ حقق مصرف بغداد أعلى معدل لنسبة الديون إلى الموجودات خلال السنوات العشر مدة البحث، إذ بلغ معدلها (0.84) وهذا يفسر ان ديون المصرف مرتفعة إذا ما قورنت بالمعدل السنوي والبالغ (0.65) وان أدنى نسبة للمصارف عينة البحث حققها مصرف المنصور وهذا يُفسر أن المصرف لا يعتمد على أموال المديونية في تمويل مشاريعه بل يتبع إستراتيجية الاعتماد على أموال الملكية، وعليه فان التحليل المالي لمؤشر الديون إلى إجمالي الموجودات تبين إن غالبية المصارف وبمستويات متفاوتة يعتمد على أموال الديون مقارنة بموجوداتها وهذا يفسر ان المصارف عينة البحث تفتقد إلى المرونة المالية في سياستها المالية عن طريق ارتفاع نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات.

## الجدول (1)

نسبة الديون الى اجمالي الموجودات (X1) (%) للمصارف عينة البحث

ت	المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Mean	S.D
1	الاستثمار	0.82	0.70	0.70	0.67	0.64	0.64	0.69	0.64	0.49	0.48	0.65	0.10
2	بغداد	0.82	0.79	0.83	0.87	0.84	0.85	0.84	0.84	0.84	0.83	0.84	0.02
3	الموصل	0.73	0.73	0.82	0.71	0.65	0.66	0.53	0.53	0.25	0.28	0.59	0.18
4	الأهلي	0.4	0.45	0.56	0.45	0.5	0.43	0.54	0.69	0.57	0.99	0.56	0.17

0.12	0.78	0.59	0.55	0.74	0.77	0.80	0.86	0.86	0.89	0.88	0.88	الشرق	5
0.09	0.70	0.6	0.58	0.61	0.65	0.67	0.77	0.77	0.83	0.80	0.70	الخليج	6
0.13	0.51	0.28	0.37	0.41	0.51	0.45	0.54	0.60	0.67	0.69	0.61	التجاري	7
0.05	0.82	0.80	0.71	0.76	0.82	0.86	0.86	0.84	0.87	0.86	0.82	ار السلام	8
0.10	0.57	0.43	0.39	0.51	0.63	0.6	0.70	0.67	0.68	0.57	0.52	بابل	9
0.20	0.47	0.73	0.68	0.65	0.39	0.59	0.5	0.43	0.4	0.17	0.11	المنصور	10
0.11	0.65	0.6	0.54	0.64	0.65	0.66	0.69	0.70	0.73	0.66	0.64	المعدل	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستناد الى التقارير المالية

## 2- نسبة الديون الى حق الملكية

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات الشركة بالمقارنة مع مساهمة المالكين, إذ تحصل الشركة على موجوداتها من أموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين وان مساهمة المالكين بالجزء الاكبر من هذه الاموال يُزيد من أطمئنان الدائنين على قدرة الشركة في تسديد الالتزامات.

إذ يوضح الجدول (2) نتائج نسبة الديون الى حق الملكية أما في ما يتعلق بالمعدلات التي حققتها المصارف لنسبة الديون الى حق الملكية خلال السنوات العشر المعتمدة في البحث نجد إن معدل (x2) لمصرف بغداد يفوق المصارف الاخرى خلال سنوات التحليل إذ بلغ (5.24) وهو مؤشر على ان مصرف بغداد يعتمد في تكوين هيكل رأس المال على أموال المديونية ومن ثم ضعف قدرته على الاقتراض في الامد البعيد اي امتلاكه لهيكل رأس المال غير مرن, وعلى العكس من ذلك نجد ان مصرف الموصل اقل المصارف اعتماداً على المديونية بنسبة بلغت (0.17), وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بالمعدل السنوي والبالغ (2.5)

## الجدول (2)

## نسبة الديون الى حق الملكية

S.D	Mean	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.96	2.08	0.95	0.97	1.8	2.2	1.8	1.8	2.1	2.4	2.4	4.4	الاستثمار	1
0.94	5.24	4.77	5.25	5.06	5.28	5.27	7.09	6.5	4.82	3.78	4.57	بغداد	2
0.10	0.17	0.39	0.32	0.148	0.073	0.12	0.16	0.12	0.18	0.14	0.096	الموصل	3
0.45	1.11	1.06	1.34	2.2	1.18	0.75	1.03	0.82	1.27	0.83	0.65	الأهلي	4
2.50	4.74	1.44	1.25	2.8	3.36	3.85	5.9	6.38	7.92	7.1	7.4	الشرق	5
1.19	2.62	1.51	1.36	1.57	1.85	2	3.28	3.37	4.85	3.99	2.39	الخليج	6
0.61	1.22	0.51	0.58	0.7	1.05	0.83	1.16	1.48	2.06	2.26	1.58	التجاري	7
1.49	4.80	2.96	2.5	3.25	4.47	6.2	6	5.27	6.65	6.11	4.6	دار السلام	8
0.57	1.46	0.84	0.64	1.04	1.7	1.54	2.4	2.04	2	1.33	1.1	بابل	9
0.86	1.16	2.73	2.13	1.82	0.63	1.48	1.04	0.74	0.68	0.2	0.12	المنصور	10
0.97	2.5	1.72	1.63	2.04	2.18	2.38	2.99	2.88	3.28	2.81	2.69	المعدل	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد الى التقارير المالية

## ثانياً - نسب السيولة

تُقيس نسبة السيولة قدرة الشركة على تسديد الالتزامات قصيرة الاجل عن طريق موجوداتها المتداولة، وتظهر نتائج الجدول (3) لمؤشر نسب السيولة للمصارف التجارية عينة البحث وللسنوات المعتمدة في التحليل، ان المعدل السنوي النهائي للمصارف عينة البحث لنسبة التداول خلال السنوات العشر والممثلة بالسلسلة الزمنية للدراسة والبالغة (1.65)، فقد تفوق مصرف المنصور على المصارف الاخرى خلال سنوات التحليل كافة وبمعدل أعلى من المصارف التجارية عينة البحث إذ بلغت (3) وهو مؤشر على قوة ومتانة المركز المالي وما يتمتع به من سيولة مالية تمنحه القدرة على مواجهة الأزمات المالية والإحداث المفاجئة. فيما جاء مصرف بغداد كأقل المصارف من حيث الاحتفاظ بالسيولة بنسبة بلغت (1.14) وهو مؤشر على ضعف مصرف بغداد في مواجهة التحديات والأزمات المالية.

## الجدول (3)

نسبة التداول (x3)

S.D	Mean	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.25	1.52	2	1.97	1.51	1.4	1.49	1.51	1.42	1.37	1.37	1.19	الاستثمار	1
0.07	1.14	0.96	1.15	1.16	1.15	1.14	1.11	1.14	1.18	1.23	1.2	بغداد	2
0.94	1.94	3.5	4.02	1.85	1.86	1.48	1.47	1.37	1.19	1.32	1.31	الموصل	3
0.42	1.86	0.96	1.7	1.43	1.82	2.28	1.9	2.15	1.73	2.17	2.45	الأهلي	4
0.18	1.18	1.46	1.57	1.2	1.18	1.13	1.05	1.06	1.05	1.07	1.06	الشرق	5
0.17	1.37	1.56	1.63	1.55	1.46	1.42	1.22	1.22	1.15	1.18	1.3	الخليج	6
0.63	1.72	0.2	2.72	2.14	1.94	2.19	1.85	1.66	1.44	1.42	1.6	التجاري	7
0.07	1.19	1.12	1.36	1.3	1.21	1.15	1.16	1.17	1.14	1.14	1.18	دار السلام	8
0.24	1.54	1.2	1.99	1.71	1.43	1.49	1.29	1.36	1.38	1.67	1.85	بابل	9
2.35	3.00	1.35	1.45	1.53	2.54	1.63	1.92	2.33	2.47	5.79	9.01	المنصور	10
0.53	1.65	1.34	1.96	1.54	1.60	1.54	1.49	1.49	1.41	1.84	2.22	المعدل	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستناد الى التقارير المالية

## ثانياً: وصف وتحليل مؤشرات الأزمة المالية

يعرض هذا المحور وصفاً لمؤشرات الازمة المالية على وفق ما أسفر عنه التحليل المالي لمؤشرات الازمة المالية.

## أولاً - ملاءة (كفاية) رأس المال

تشير كفاية رأس المال الى الطرائق التي تستعملها إدارة المصرف لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي تتوقعها إدارة

المصرف من جانب وحجم رأس المال من جانب آخر.

إذ يعرض الجدول (4) نتائج التحليل المالي لنسبة كفاية رأس المال والتي بينت ان معدلات نسبة كفاية رأس المال التي حققتها

المصارف عبر السلسلة الزمنية المعتمدة، فحقق مصرف المنصور اعلى معدل لنسبة كفاية رأس المال (y1) للسنوات العشرة المدة

الزمنية للدراسة بنسبة بلغت (2.21) وهي تفسر قدرة مصرف المنصور على تحمل الخسائر ومواجهة الازمات المالية، فيما حقق مصرف بغداد ادنى نسبة لكفاية رأس المال إذ بلغت (0.56) وهو مؤشر على ضعف قدرة المصرف على تحمل الخسائر. اما فيما يتعلق بتحليل معيار نسبة كفاية رأس المال التي حققتها المصارف التجارية عينة البحث الى النسبة القانونية المحددة من لدن البنك المركزي العراقي والبالغة (12%) نجد ان جميع المصارف وعلى طول السلسلة الزمنية قد كانت اكبر من النسبة القانونية للبنك المركزي، وهذا مؤشر جيد يفسر كمية رأس المال الذي تمتلكه المصارف التجارية والذي يستطيع أن يُقابل المخاطر.

#### الجدول (4)

يوضح ملاءمة (كفاية) رأس المال (y1)

S.D	Mean	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.28	0.76	1.52	0.93	0.63	0.77	0.63	0.49	0.78	0.59	0.78	0.51	الاستثمار	1
0.10	0.56	0.64	0.58	0.59	0.55	0.37	0.45	0.49	0.74	0.59	0.58	بغداد	2
0.46	0.79	1.2	1.49	1.36	1.20	0.69	0.65	0.58	0.45	0.15	0.15	الموصل	3
0.32	1.46	1.17	1.12	1.04	1.33	1.96	1.24	1.97	1.64	1.65	1.51	الأهلي	4
0.26	0.60	1.04	1.09	0.74	0.53	0.49	0.33	0.39	0.39	0.55	0.44	الشرق	5
0.14	0.59	0.75	0.73	0.78	0.51	0.60	0.49	0.59	0.35	0.42	0.65	الخليج	6
1.26	1.61	5.36	0.87	1.08	1.50	1.06	1.16	1.55	1.21	1.06	1.28	التجاري	7
0.26	0.91	1.1	1.22	1.39	0.75	0.66	1.06	0.71	0.97	0.69	0.56	دار السلام	8
0.23	1.16	0.78	0.87	1.08	1.50	1.06	1.16	1.55	1.21	1.06	1.28	بابل	9
1.30	2.21	1.9	2.11	2.23	2.44	1.02	1.05	1.46	2.73	5.74	1.4	المنصور	10
0.46	1.07	1.55	1.10	1.09	1.11	0.85	0.81	1.01	1.03	1.27	0.84	المعدل	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد الى التقارير المالية

ثانياً :

#### (1) العائد على الموجودات

ويسمى معدل العائد على الاستثمار ويقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في

الموجودات، وتبحث الشركات دائماً عن الزيادة في العائد على الموجودات.

ومن الجدول (5) تظهر النتائج ان المعدل السنوي لنسبة العائد على الموجودات في المصارف عينة البحث ان معدلات

نسبة العائد على الموجودات (y2) التي حققتها المصارف عبر السلسلة الزمنية المعتمد إذ حقق مصرف الموصل اعلى

عائد على الموجودات خلال السنوات العشر بمعدل بلغ (0.07) فيما حقق مصرف دار السلام ادنى معدل لنسبة العائد على الموجودات بنسبة بلغت (0.016) وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالمعدل العام والبالغ (0.033) وهذا يفسر التحدي الذي يواجه مصرف السلام من انخفاض نسبة العائد على الموجودات والذي سينعكس على استثماراته والتوسعات المستقبلية، وضعف قدرته على مواجهة الازمات بسبب محدودية العوائد.

## الجدول (5)

## يوضح العائد على الموجودات (y2)

S.D	Mean	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.02	0.03	0.032	0.052	0.051	0.0037	0.030	0.036	0.024	0.051	0.062	0.00015	الاستثمار	1
0.01	0.03	0.037	0.015	0.018	0.019	0.024	0.014	0.02	0.04	0.054	0.025	بغداد	2
0.12	0.07	0.0009	0.0052	0.069	0.034	0.41	0.055	0.034	0.031	0.039	0.026	الموصل	3
0.03	0.04	0.0004	0.011	0.026	0.046	0.04	0.11	0.0062	0.045	0.031	-0.017	الأهلي	4
0.01	0.02	0.008	0.005	0.027	0.03	0.028	0.028	0.021	0.025	0.036	0.017	الشرق	5
0.02	0.04	0.012	0.044	0.061	0.073	0.033	0.028	0.03	0.06	0.035	0.03	الخليج	6
0.02	0.02	0.013	0.0205	0.027	0.045	0.029	0.065	0.0185	0.0021	0.0071	0.0065	التجاري	7
0.02	0.02	0.01	0.018	0.023	0.023	0.014	0.0024	0.024	0.038	0.049	-0.042	دار السلام	8
0.01	0.02	0.009	0.016	0.01	0.017	0.018	0.022	0.021	0.045	0.049	0.04	بابل	9
0.03	0.04	0.017	0.019	0.032	0.028	0.029	0.021	0.03	0.084	0.105	0.04	المنصور	10
0.03	0.03	0.014	0.02	0.035	0.032	0.066	0.038	0.023	0.042	0.047	0.016	المعدل	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستناد الى التقارير المالية

## 2- العائد على حق الملكية

يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، ويوضح أداء الإدارة، ولهذا فإن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفوءة، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطر الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، في حين يشير انخفاضه الى تمويل متحفظ بالقروض(العامري، 2013:89).

ويوضح الجدول (6) نسبة العائد على حق الملكية إذ تظهر معدلات نسبة العائد على حق الملكية (y3) التي حققتها المصارف عبر السلسلة الزمنية المعتمد إذ حقق مصرف الخليج اعلى عائد على حق الملكية خلال السنوات العشر بمعدل بلغ (0.15) فيما حقق كل من المصرف الأهلي والمصرف التجاري ادنى معدل لنسبة العائد على حق الملكية بنسبة بلغت (0.05) لكلا المصرفين وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالمعدل العام والبالغ (0.10) وهذا يفسر ضعف أستثمارات كل من المصرف الأهلي والمصرف التجاري.

## الجدول(6)

يوضح العائد على حق الملكية

S.D	Mean	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.07	0.10	0.062	0.16	0.144	0.012	0.085	0.1	0.073	0.172	0.208	0.0008	الاستثمار	1
0.07	0.14	0.021	0.095	0.11	0.12	0.15	0.115	0.145	0.23	0.26	0.14	بغداد	2
0.06	0.10	0.0013	0.007	0.15	0.073	0.12	0.16	0.12	0.17	0.14	0.095	الموصل	3
0.04	0.05	0.084	0.026	0.1	0.094	0.024	0.022	0.011	0.1	0.057	-0.027	الأهلي	4
0.08	0.13	0.02	0.012	0.1	0.13	0.14	0.1	0.155	0.22	0.29	0.145	الشرق	5
0.09	0.15	0.03	0.1	0.16	0.21	0.098	0.097	0.14	0.37	0.17	0.1	الخليج	6
0.04	0.05	0.024	0.032	0.045	0.092	0.053	0.14	0.046	0.064	0.023	0.017	التجاري	7
0.32	0.13	0.02	0.064	0.98	0.127	0.098	0.017	0.15	0.029	0.036	-0.24	دار السلام	8
0.04	0.06	0.015	0.026	0.022	0.045	0.045	0.075	0.066	0.14	0.11	0.085	بابل	9
0.03	0.07	0.062	0.06	0.09	0.0465	0.072	0.044	0.054	0.14	0.13	0.045	المنصور	10
0.08	0.10	0.033	0.06	0.19	0.094	0.09	0.09	0.10	0.16	0.14	0.04	المعدل	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستناد الى التقارير المالية.

## ثالثاً- تحليل نتائج نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي

تمثل الديون المشكوك في تحصيلها أزمة تواجه المصرف في نشاطه, إذ تؤدي الى تجميد جزء مهم من أموال المصرف نتيجة عدم قدره الزبائن على تسديد القروض وفوائدها (بن شنه, 2009:84).

وتعد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مؤشراً لسلامة الجهاز المصرفي وبيان موقفه المالي، قدرته على مجابهة تخلف المقترضين عن عدم السداد، وذلك يتم عن طريق تخصيص مبلغ من رأس مال المصرف لمواجهة تعثر المقترضين عن السداد.

أن النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي للمصارف التجارية هي (0.03) وفق ما جاء بتقارير الادارة، ويمثل الجدول (7) النتائج المحسوبة لنسبة الديون المشكوك في تحصيلها (y4) للمصارف عينة البحث.

فيما تظهر معدلات نسبة الديون المشكوك في تحصيلها (y4) التي حققتها المصارف عبر السلسلة الزمنية المعتمد في البحث، إذ حقق المصرف التجاري اعلى نسبة للديون المشكوك في تحصيلها خلال السنوات العشر بمعدل بلغ (4.74) فيما حقق مصرف الموصل ادنى نسبة للديون المشكوك في تحصيلها إذ بلغت (0.05) وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالمعدل العام والبالغ (0.61). وهذا مؤشر على ان المصارف التجارية تلجأ الى زيادة الرافعة المالية والتي تتحمل عن طريقها المصارف التجارية مخاطر عالية. اما فيما يتعلق بتحليل معيار الديون المشكوك في تحصيلها فقد أظهرت نتائج التحليل أن اغلب مؤشرات نسب الديون المشكوك في تحصيلها للمصارف التجارية عينة البحث قد جاءت اعلى من المعدل المقبول والبالغ (0.03).

#### الجدول(7)

نسب الديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي

S.D	Mean	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	
0.31	0.25	0.133	0.099	0.05	0.07	0.024	0.085	0.36	1.09	0.4	0.19	الاستثمار	1
0.06	0.14	0.12	0.076	0.078	0.12	0.11	0.084	0.18	0.3	0.18	0.15	بغداد	2
0.02	0.05	0.099	0.07	0.06	0.03	0.04	0.036	0.03	0.05	0.06	0.04	الموصل	3
0.06	0.10	0.0017	0.12	0.065	0.06	0.07	0.067	0.09	0.16	0.24	0.14	الأهلي	4
0.18	0.17	0.07	0.056	0.05	0.05	0.05	0.06	0.14	0.57	0.46	0.17	الشرق	5
0.11	0.14	0.39	0.03	0.03	0.034	0.083	0.15	0.18	0.29	0.13	0.09	الخليج	6
6.76	4.74	1.16	1.4	2.31	3.96	10.29	23.33	2.05	1.53	0.996	0.41	التجاري	7
0.22	0.33	0.013	0.018	0.08	0.51	0.27	0.47	0.63	0.59	0.40	0.30	دار السلام	8
0.07	0.06	0.016	0.026	0.023	0.019	0.019	0.03	0.15	0.22	0.043	0.03	بابل	9
0.03	0.08	0.14	0.10	0.078	0.093	0.078	0.10	0.065	0.063	0.02	0.033	المنصور	10
0.78	0.61	0.21	0.20	0.28	0.49	1.10	2.44	0.39	0.49	0.29	0.16	المعدل	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستناد الى التقارير المالية.

## رابعاً - نسبة القروض للودائع

يوضح الجدول (9) نتائج نسبة القروض الى الودائع للمصارف عينة البحث خلال سنوات السلسلة الزمنية المختارة (عشر سنوات) إذ تبين البحث ان هناك تفاوتاً كبيراً على مستوى المصارف التجارية عينة البحث, وعلى مستوى السلسلة الزمنية. إذ تبين النتائج ان معدلات نسبة القروض الى الودائع (y5) التي حققتها المصارف عبر السلسلة الزمنية المعتمد, إذ حقق مصرف الموصل أعلى نسبة للقروض الى الودائع خلال السنوات العشر بمعدل بلغ (0.629) وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالمعدل العام والبالغ (0.327), فيما حقق مصرف دار السلام أدنى نسبة بين المصارف التجارية عينة البحث (0.073) وهذا يفسر متانة المركز المالي للمصرف والناجم عن السياسة الائتمانية المتوازنة لإدارة المصرف بين منح القروض وقبول الودائع.

## الجدول (9)

## يوضح نسبة القروض للودائع

S.D	Mean	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.267	0.493	0.23	0.64	0.86	0.93	0.5	0.55	0.17	0.13	0.3	0.36	الاستثمار	1
0.039	0.164	0.26	0.15	0.15	0.13	0.21	0.22	0.12	0.11	0.21	0.18	بغداد	2
0.629	0.629	1.81	2.31	0.57	0.84	0.53	0.43	0.36	0.11	0.18	0.33	الموصل	3
0.141	0.454	0.068	0.49	0.32	0.44	0.65	0.69	0.41	0.25	0.32	0.52	الأهلي	4
0.162	0.246	0.45	0.52	0.38	0.32	0.37	0.31	0.14	0.036	0.051	0.084	الشرق	5
0.194	0.326	0.6	0.54	0.58	0.64	0.31	0.185	0.17	0.11	0.14	0.26	الخليج	6
0.104	0.098	0.1	0.06	0.041	0.02	0.01	0.0045	0.077	0.11	0.24	0.32	التجاري	7
0.081	0.073	0.31	0.29	0.057	0.02	0.03	0.03	0.025	0.026	0.094	0.087	دار السلام	8
0.489	0.475	1.2	1.56	1.04	0.17	0.22	0.079	0.074	0.096	0.39	0.65	بابل	9
0.222	0.313	0.14	0.18	0.185	0.495	0.42	0.42	0.25	0.77	0.058	0.035	المنصور	10
0.233	0.327	0.52	0.67	0.42	0.4	0.325	0.29	0.180	0.18	0.198	0.283	المعدل	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستناد الى التقارير المالية.

## أختبار وتحليل فرضيات البحث

أستكمالاً للعمليات الوصفية والتشخيصية القائمة على معطيات التحليل الكمي لمتغيري البحث، وأنسجاماً مع أهداف البحث وأختباراً لانموذجه، يهدف هذا المبحث الى أختبار علاقات التأثير في ضوء تساؤلات البحث إذ تم وضع عدد من الفرضيات لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات نموذج البحث الفرضي.

## أولاً: أختبار الفرضية الرئيسية الأولى

## H1 الفرضية الرئيسية الأولى

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) على الأزمة المالية بمؤشراتها في المصارف عينة البحث.

لإختبار هذه الفرضية تم استعمال تحليل الإنحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis** للتحقق من تأثير المرونة المالية بمؤشراتها في الأزمة المالية بمؤشراتها مجتمعة في المصارف عينة البحث، وكما هو موضح بالجدول (10).

## جدول (10)

نتائج إختبار تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير المرونة المالية بمؤشراتها في الأزمة المالية بمؤشراتها مجتمعة

معاملات الإنحدار Coefficients			تحليل التباين ANOVA			ملخص الأنموذج Model Summary			المتغير التابع
Sig* مستوى الدلالة	T المحسوبة	$\beta$ معاملات الإنحدار متغيرات المرونة المالية	Sig* مستوى الدلالة	DF درجات الحرية	F المحسوبة	Adjusted (R <sup>2</sup> ) معامل التحديد المعدل	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	(R) الارتباط	
0.000	5.772	0.313	0.000	2 الإنحدار	17.292	0.322	0.327	0.572	
		الرافعة المالية		7 البواقي					

0.000	5.435	0.312	نسبة السيولة						الأزمة المالية بمؤشرات مجتمعة
					المجموع	9			

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات الحاسبة.

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

\* يكون F الجدولية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  (4.737).

\* يكون T الجدولية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  (1.833).

يوضح الجدول (10) تأثير المرونة المالية بمؤشرات في الأزمة المالية بمؤشرات مجتمعة. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشرات (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) على الأزمة المالية بمؤشرات مجتمعة في المصارف عينة البحث عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ ، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.572) عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ . أما معامل التحديد  $R^2$  فقد بلغ (0.327)، أي أن ما قيمته (0.327) من التغيرات في الأزمة المالية بمؤشرات مجتمعة في المصارف عينة البحث ناتج عن التغير في المرونة المالية بمؤشرات (الرافعة المالية ، نسبة السيولة)، وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل  $Adjusted R^2$  قد بلغ (0.322) وهو ما يعكس المستوى الصافي للاهتمام بالمرونة المالية بمؤشرات بعد التخلص من قيم الأخطاء المعيارية الناتجة عن الأزمة المالية بمؤشرات مجتمعة في المصارف عينة البحث.

كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الإنحدار **Coefficients** أن قيمة درجة التأثير  $\beta$  بلغت (0.313) للرافعة المالية وهي دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (5.772). في حين بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.312) لنسبة السيولة وهي دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (5.435)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بالمرونة المالية بمؤشرات (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) سيؤدي إلى تغير في الأزمة المالية بمؤشرات مجتمعة بقيمة (0.313) للرافعة المالية و (0.312) لنسبة السيولة. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة لأنموذج التأثير والتي بلغت (17.292) وهي دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ . وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الرئيسية الأولى، التي تنص على:

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) على الأزمة المالية بمؤشراتها في المصارف عينة البحث.

وللتحقق من تأثير مؤشرات المرونة المالية على كل مؤشر من مؤشرات الأزمة المالية في المصارف عينة البحث، تم تجزئة الفرضية الرئيسية الأولى إلى أربعة فرضيات فرعية، وكما يأتي:

### H1-1 الفرضية الفرعية الأولى

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها على كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث.

لإختبار هذه الفرضية تم استعمال تحليل الإنحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis** للتحقق من تأثير المرونة المالية بمؤشراتها على كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث ، وكما هو موضح بالجدول (11).

### جدول (11)

نتائج إختبار تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير المرونة المالية بمؤشراتها على كفاية رأس المال

معاملات الإنحدار Coefficients			تحليل التباين ANOVA			ملخص الأنموذج Model Summary			المتغير التابع
Sig* مستوى الدلالة	T المحسوبة	$\beta$ معاملات الإنحدار متغيرات المرونة المالية	Sig* مستوى الدلالة	DF درجات الحرية	F المحسوبة	Adjusted (R <sup>2</sup> ) عامل التحديد المعدل	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	(R) الارتباط	
0.000	3.998	0.266	0.000	2	21.023	0.574	0.589	0.768	كفاية رأس المال
		الرافعة المالية		الإنحدار					
		نسبة السيولة		البواقي					
0.001	3.263	0.205		9	المجموع				

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات الحاسبة.

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

\* يكون F الجدولية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  (4.737).

\* يكون T الجدولية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) (1.833).

يوضح الجدول (11) تأثير المرونة المالية بمؤشراتها على كفاية رأس المال. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) على كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.768) عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ). أما معامل التحديد R<sup>2</sup> فقد بلغ (0.589)، أي أن ما قيمته (0.589) من التغيرات في كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث ناتج عن التغير في المرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة)، وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> قد بلغ (0.574) وهو ما يعكس المستوى الصافي للإهتمام بالمرونة المالية بمؤشراتها بعد التخلص من قيم الأخطاء المعيارية الناتجة عن كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث. كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار Coefficients بأن قيمة درجة التأثير  $\beta$  بلغت (0.266) للرافعة المالية وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (3.998). في حين بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.205) لنسبة السيولة وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (3.263)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) سيؤدي إلى تغير بكفاية برأس المال بقيمة (0.266) للرافعة المالية و (0.205) لنسبة السيولة. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة لأنموذج التأثير والتي بلغت (21.023) وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى.

## H1-2 الفرضية الفرعية الثانية

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها في الربحية في المصارف عينة البحث.

لإختبار هذه الفرضية تم استعمال تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis للتحقق من تأثير المرونة المالية بمؤشراتها في ربحية المصارف عينة البحث ، وكما هو موضح بالجدول (12).

## جدول (12)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المرونة المالية بمؤشرات الربحية

معاملات الانحدار Coefficients			تحليل التباين ANOVA			ملخص الأنموذج Model Summary			المتغير التابع
Sig* مستوى الدلالة	T المحسوبة	$\beta$ معاملات الانحدار متغيرات المرونة المالية	Sig* مستوى الدلالة	DF درجات الحرية	F المحسوبة	Adjusted (R <sup>2</sup> ) معامل التحديد المعدل	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	(R) الارتباط	
0.000	3.534	0.232	0.000	2	الانحدار				الربحية
				7	البواقي	0.297	0.302	0.549	
0.009	2.626	0.182		9	المجموع				

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات الحاسبة.

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ).\* يكون F الجدولية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) (4.737).\* يكون T الجدولية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) (1.833).

يوضح الجدول (12) تأثير المرونة المالية بمؤشرات الربحية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو

دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشرات (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) على ربحية المصارف عينة البحث عند مستوى

دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.549) عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ). أما معامل التحديد R<sup>2</sup> فقد بلغ

(0.302)، أي أن ما قيمته (0.302) من التغيرات في ربحية المصارف عينة البحث ناتج عن التغير في المرونة المالية

بمؤشرات (الرافعة المالية ، نسبة السيولة)، وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل Adjusted

R<sup>2</sup> قد بلغ (0.297) وهو ما يعكس المستوى الصافي للإهتمام بالمرونة المالية بمؤشرات بعد التخلص من قيم الأخطاء

المعيارية الناتجة عن مؤشر الربحية في المصارف عينة البحث.

كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار **Coefficients** بأن قيمة درجة التأثير  $\beta$  بلغت (0.232) للرافعة المالية وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (3.534). في حين بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.182) لنسبة السيولة وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (2.626)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية، نسبة السيولة) سيؤدي إلى التغيير في الربحية بقيمة (0.232) عن طريق الرافعة المالية و (0.182) عن طريق نسبة السيولة. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة لأنموذج التأثير والتي بلغت (13.092) وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية.

### H1-3 الفرضية الفرعية الثالثة

يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها على الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف عينة البحث لإختبار هذه الفرضية تم استعمال تحليل الانحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis** للتحقق من تأثير المرونة المالية بمؤشراتها على الديون المشكوك في تحصيلها المصارف عينة البحث، وكما هو موضح بالجدول (13).

### جدول (13)

نتائج إختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المرونة المالية بمؤشراتها في الديون المشكوك في تحصيلها

معاملات الانحدار			تحليل التباين			ملخص الأنموذج			المتغير التابع
Coefficients			ANOVA			Model Summary			
Sig*	T	$\beta$	Sig*	DF	F	Adjusted (R <sup>2</sup> )	(R <sup>2</sup> )	(R)	
مستوى الدلالة	المحسوبة	معاملات الانحدار متغيرات المرونة المالية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	المحسوبة	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	الارتباط	
0.000	4.670	0.288	0.000	2	18.763	0.379	0.385	0.621	الديون المشكوك
		الرافعة المالية		7					

0.000	4.335	0.282	نسبة السيولة					في تحصيلها
				9	المجموع			

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات الحاسبة.

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

\* يكون F الجدولية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  (4.737).

\* يكون T الجدولية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  (1.833).

يوضح الجدول (13) تأثير المرونة المالية بمؤشراتها على الديون المشكوك في تحصيلها. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) على الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف عينة البحث عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ ، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.621) عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ . أما معامل التحديد  $R^2$  فقد بلغ (0.385) أي أن ما قيمته (0.385) من التغيرات في الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف عينة البحث ناتج عن التغير في المرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة)، وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل  $Adjusted R^2$  قد بلغ (0.379) وهو ما يعكس المستوى الصافي للإهتمام بالمرونة المالية بمؤشراتها بعد التخلص من قيم الأخطاء المعيارية الناتجة عن مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف عينة البحث. كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الإنحدار Coefficients بأن قيمة درجة التأثير  $\beta$  بلغت (0.288) للرافعة المالية وهي دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (4.670). في حين بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.282) لنسبة السيولة وهي دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (4.335)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) سيؤدي إلى تغير في الديون المشكوك في تحصيلها بقيمة (0.288) عن طريق الرافعة المالية و (0.282) عن طريق نسبة السيولة. ويؤكد مغنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة لأنموذج التأثير والتي بلغت (18.763) وهي دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ . وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

H1-4 الفرضية الفرعية الرابعة

يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها على نسبة القروض إلى الودائع في المصارف عينة البحث.

لإختبار هذه الفرضية تم استعمال تحليل الإنحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis** للتحقق من تأثير المرونة

المالية بمؤشراتها على نسبة القروض إلى الودائع في المصارف عينة البحث، وكما هو موضح بالجدول (14).

جدول (14)

نتائج إختبار تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير المرونة المالية بمؤشراتها على نسبة القروض إلى الودائع

معاملات الإنحدار Coefficients			تحليل التباين ANOVA			ملخص الأنموذج Model Summary			المتغير التابع	
Sig* مستوى الدلالة	T المحسوبة	$\beta$ معاملات الإنحدار متغيرات المرونة المالية	Sig* مستوى الدلالة	DF درجات الحرية	F المحسوبة	Adjusted (R <sup>2</sup> ) معامل التحديد المعدل	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	(R) الارتباط		
0.001	3.258	0.230	0.000	2	8.618	0.189	0.194	0.44	نسبة قروض إلى الودائع	
		الرافعة المالية		7						البواقي
		نسبة السيولة		9						المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات الحاسبة.

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

\* يكون F الجدولية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  (4.737).

\* يكون T الجدولية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  (1.833).

يوضح الجدول (14) تأثير المرونة المالية بمؤشراتها على نسبة القروض إلى الودائع. إذ أظهرت نتائج التحليل

الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) على نسبة القروض

إلى الودائع في المصارف عينة البحث عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ ، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.440) عند مستوى

( $\alpha \leq 0.05$ ). أما معامل التحديد  $R^2$  فقد بلغ (0.194)، أي أن ما قيمته (0.194) من التغيرات في نسبة القروض إلى الودائع في المصارف عينة البحث ناتج عن التغير في المرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة)، وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل  $Adjusted R^2$  قد بلغ (0.189) وهو ما يعكس المستوى الصافي للإهتمام بالمرونة المالية بمؤشراتها بعد التخلص من قيم الأخطاء المعيارية الناتجة عن مؤشر نسبة القروض إلى الودائع في المصارف عينة البحث.

كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الإنحدار **Coefficients** بأن قيمة درجة التأثير  $\beta$  بلغت (0.230) للرافعة المالية وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (3.258). في حين بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.218) لنسبة السيولة وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة T المحسوبة للمتغير نفسه والتي بلغت (2.919)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالمرونة المالية بمؤشراتها (الرافعة المالية ، نسبة السيولة) سيؤدي إلى تغير في نسبة القروض إلى الودائع بقيمة (0.230) عن طريق الرافعة المالية و (0.218) عن طريق نسبة السيولة. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة لأنموذج التأثير والتي بلغت (8.618) وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

## المبحث الخامس

## الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً: الاستنتاجات

- (1) تظهر نتائج التحليل المالي ارتفاع نسبة الديون الى أجمالي الموجودات, وان جزءاً كبيراً من هيكل رأس المال قد تم تمويله عن طريق الأموال المقترضة مقارنة بأجمالي الموجودات, وهذا يُفسر محدودية المرونة المالية لدى المصارف التجارية بسبب ارتفاع أموال المديونية ومحدودية القدرة على الاقتراض في المستقبل.
- (2) يبين التحليل المالي للدراسة ارتفاع نسبة الديون إلى حق الملكية في أغلب المصارف التجارية عينة البحث, وهذا مؤشر على ان أموال حق الملكية منخفضة جداً إذا ما قيست بأموال المديونية, وهو يُفسر ضعف المرونة المالية بسبب ارتفاع أموال المديونية ومحدودية قدرة المصارف على الاقتراض.
- (3) تظهر نتائج التحليل المالي ان أغلب المصارف التجارية عينة البحث تحتفظ بكميات منخفضة من السيولة, وهذا مؤشر على ان سياسة ادارة المصارف متوجهة نحو اتخاذ سياسة أنتمانية توسعية, فضلا عن انخفاض أموال الملكية.
- (4) تحتفظ المصارف التجارية عينة البحث وعن طريق التحليل المالي بنسب عالية جداً من كفاية رأس المال, وهذا يوضح الاحتفاظ بموجودات ذات مخاطر مرجحة منخفضة, وهو مؤشر جيد يزيد من قدرة المصارف التجارية على تحمل الخسائر.
- (5) أظهرت نتائج البحث وعبر التحليل المالي إن نسبة العائد على الموجودات منخفضة للمصارف التجارية مقارنة بموجوداته, وهذا مؤشر يدل على أفقر المصارف التجارية الى الإدارات الكفوءة في تحقيق الأرباح من مجمل الاستثمارات.
- (6) تشير النتائج وعبر التحليل المالي للبحث ارتفاع معدل الأرباح مقارنة بأموال الملكية وهذا يُفسر المخاطر العالية التي تتعرض لها المصارف التجارية عينة البحث والناجمة عن زيادة الرافعة المالية.
- (7) أشار التحليل المالي إلى ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للمصارف التجارية عينة البحث بصورة عامة, مما أظهر نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي مقبولة, مما يدل على سلامة الجهاز المصرفي ومثانة قدرته في مواجهة الديون المتعثرة والمعدومة.

- (8) تشير نتائج البحث وعبر تحليلها المالي ان نسبة القروض لم تتجاوز نسبة الودائع, وهذا مؤشر على سلامة الجهاز المصرفي في اتباع سياسة مالية متحفظة وعدم الافراط في منح القروض مقابل الودائع.
- (9) بينت النتائج وجود علاقة تآثير بين المرونة المالية والأزمة المالية وان متغير المرونة المالية يفسر من الأزمة المالية على المستوى الكلي وعلى مستوى المؤشرات الفرعية.

### ثانياً: التوصيات

- (1) ضرورة أن تعمل المصارف التجارية عينة البحث على خفض الاعتماد على أموال المديونية في الوقت الحاضر وزيادة أموال حق الملكية في تمويل مشروعاتها وأستثماراتها وسياستها الائتمانية, بهدف تدعيم قدرتها على الاقتراض مستقبلاً وزيادة مرونتها المالية.
- (2) ينبغي إن تحتفظ المصارف التجارية على كميات سيولة نقدية متوازنة تساعدها في سداد الالتزامات ومواجهة الإحداث الطارئة, فضلاً عن زيادة أرباحها.
- (3) ضرورة إن يتسم هيكل رأس مال المصارف التجارية بسمة انخفاض الرافعة المالية على الأمد البعيد لتتعمد كوسيلة لمواجهة الأزمات المالية عن طريق ما يتوافر للمصارف كقدرة على الاقتراض في الأمد البعيد.
- (4) ضرورة ان يعمل مالكو المصارف التجارية عينة البحث على اختيار إدارات تتمتع بالكفاءة والخبرة, لأقتناص الفرص والدخول بمشاريع استثمارية وأئتمانية تستهدف فتح آفاق جديدة بغية زيادة ارباح المصارف عينة البحث.
- (5) أن يزيد البنك المركزي من نسب السلامة والامان (نسب كفاية رأس المال, ونسب تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها) لمواجهة المخاطر والازمات المالية التي قد تتعرض لها المصارف كما أظهرتها مؤشرات البحث الحالية.
- (6) من الضروري ان يتبع مديرو الإدارة المالية في المصارف التجارية عينه البحث النهج الاستراتيجي في الفكر المالي, وتطبيق هذه الرؤية المشتركة بين المجالين في الواقع العملي.
- (7) أنشاء منظومة الإنذار المبكر للجهاز المالي بصورة عامة وقطاع المصارف التجارية على وجه التحديد للاسترشاد عن حالات الازمة المالية قبل حدوثها, لاخذ الاجراءات والتدابير الملائمة في التعاملات التي يجريها القطاع المصرفي.

(8) إن تتبع المصارف التجارية الطرق العلمية في أسلوب التحليل البيئي الذي سيسهم في تحديد الفرص السوقية الملائمة, ومن ثم العمل على توفير الإمكانيات لاقتناص الفرص لتعزيز الإرباح.

### المصادر

### الكتب العربية

- (1) الدوري, زكريا مطلق, (2000), "الأزمة التنظيمية مفهومها - أسبابها - سبل معالجتها", مجلة الدراسات العليا, العدد الثامن.
- (2) الشمري, صادق راشد, (2012), "إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية", الطبعة الأولى, بغداد - العراق.
- (3) الشمري, هاشم & الفتلي, أيثار, (2011), "الفساد الإداري والمالي وإثارة الاقتصادية والاجتماعية" دار اليازوري, الطبعة الأولى, عمان - الأردن.
- (4) العامري, محمد علي إبراهيم, (2013), "الإدارة المالية الحديثة", دار وائل للنشر, الطبعة الأولى, عمان - الأردن.
- (5) عبد الحميد, عبد المطلب, (2002), "البنوك الشاملة عملياتها وأدائها" الدار الجامعية, الإسكندرية.
- (6) عقل, مفلح, (2006), "وجهات نظر مصرفية" الطبعة الأولى, عمان.

### الدوريات والبحوث

- (1) تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي, (2015), المديرية العامة للأحصاء والابحاث, قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية "www.cbi.iq"
- (2) رمضان, محمد, (2012), "تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الميزانية الصفرية" نائب الرئيس - الابحاث سنيار كابيتال.
- (3) شلاس, سليمان ; البقوم, علي ; العون علي, (2008), "العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال" مجلة المنارة, المجلد الرابع عشر, العدد الأول.
- (4) الطعمة, حيدر حسين, (2016), "خطوات الإصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية من الخارج" مركز الدراسات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.

- (5) الطوحي, عبد النبي إسماعيل, (2009), "التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستعمال المؤشرات المالية القاندة", كلية التجارة - جامعة أسيوط, جمهورية مصر العربية.
- (6) فريد, راهم & نبيل, بركات, (2015), "أنهيار أسعار النفط الاسباب والنتائج" المؤتمر الاول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقويه بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية.
- (7) ليلو, سمير حسن, (2015), "تأثير هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العراقي وعلى التنمية المستدامة"
- (8) المزيني, عماد الدين محمد, (2013), "العوامل التي اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية" مجلة جامعة الأزهر بغزة, المجلد 15, العدد 1.
- (9) النجار, جميل حسين, (2013), "مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة اختبارية" مجلة جامعة الأزهر بغزة, المجلد الخامس عشر, العدد الأول.
- (10) نجوم, اسامة, (2015), "تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الاوسط المصدرة للنفط, سلسلة تحليل سياسات", المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- (11) النصيري, سمير عباس, (2016), "مراجعة تقييمية للوضع المالي في العراق بعد الهبوط الجديد لأسعار النفط في عام 2016"

### الرسائل والأطاريح

- (1) عبد الغني, دادن, (2007), "قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية" أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر.

### Books

- 1) Howells , Peter , Bain , Keith, (2000) "Financial Markets & institution " 3th ed prentice Hall.
- 2) Jones, Garett, (2016), " Banking Crises Perspectives from The New Palgrave Dictionary", 2nd Edition, George Mason University, USA.

### Journal & periodical

- 1) Bouchani,Z. & Ghanbari,M,(2015), "The relation between financial flexibility and financial performance with the ratio of book value to market value in Tehran listed firms" Journal of Scientific Research and Development 2 (2): 216–222, ISSN 1115–7569.
- 2) Frank, M.Z., Goyal, V.K.,( 2009)" Capital Structure Decisions: Which Factors are Reliably Important?" ,Financial Management, 38, p.1–37
- 3) Gamba, A., Triantis, A., (2008)"The value of financial flexibility", Journal of Finance, 63, p.2263–2296.
- 4) Graham, J. R., Harvey, C. R.,( 2001)," The theory and practice of corporate finance: evidence from the field", Journal of Financial Economics.
- 5) Hess, D& Immenkotter, Ph,(2012),"How much is too much? Debt Capacity and Financial Flexibility "G31;G32.
- 6) Kaminski ,Lizonda and Reinhart(1998), "Leading Indicators of Currency Crises" IMF staff papers, vol,45,no.1.
- 7) Kunt.A.D,Detragiache.E,Gupta,P.,(2000)," Inside the Crisis:An Emperical Analysis of Banking Systems in Distress" IMF Working paper wp/00/56 .
- 8) Reinhart, C. M., and K. S. Rogoff,( 2008) , "Is the 2007 U.S. Subprime Crisis So Different? An International Historical Comparison," American Economic Review, Vol. 98, No. 2, pp.339–44.
- 9) Volberda, H.,( 1998)," Building the flexible firm: how to remain competitive", New York: Oxford University Press.

#### Thesis

- 1) Gdala,I,(2009),"Financial Flexibility and investment: Evidence from the Warsaw Stock Exchange "MSc in Finance and International Business, University of Aarhus, Master thesis.
- 2) Mc Cullar S. L. (2011)" Crisis Management Post Hurricane Katrina: A Qualitative Study Of a Higher Education Instiution"s Administrators" Response To Crisis Management, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agriculture and Mechanical College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy.

- 3) Sayyad,k.p, Ulvenas,J.A,(2012)" EXAMINING THE SOURCES OF FINANCIAL FLEXIBILITY–A STUDY OF FIRMS LISTED IN SWEDEN", Master Thesis in Finance School of Economics and Management, Department of Business Administration Lund University.

### Reports

- 1) Arslana,o., Florackis,F.& Ozkan,A.(2010)," Financial Flexibility, Corporate Investment and Performance", JEL classification: G31; G32.
- 2) Byoun, S.,( 2007)," Financial flexibility, leverage, and firm size", Baylor University, Working Paper.
- 3) DeAngelo, H., DeAngelo, L.,( 2006)," Capital structure, payout policy, and financial flexibility", Working Paper, University of Southern California.
- 4) Falkheimer,J&Heide,M,(2009)," Crisis Communication in a New World Reaching Multicultural Publics through Old and New Media"
- 5) Rapp,M.S, Schmid,T, Urban,D.L,(2012),"The Value of Financial Flexibility and Payout Policy"

### Internet

- 1) <http://www.project-syndicate.org/commentary/commodities-oil-falling-prices-by-jeffrey-frankel-2014-12> 5 Plumer.
- 2) [www.almaany.com/ar/dict/ar-ar](http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar)
- 3) [www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index](http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index)